أنباء مصرية

النائب منصور لـ«الأنباء»: مصر ملتزمة بالاتفاقيات الدولية للعمل والقانون الجديد يحافظ على حقوق جميع الفئات

حوار ـ هالة عمران

أكد وكيل لجنة القوى العاملة بالبرلمان النائب إيهاب منصور أن قانون العمل الجديد به العديد من المزايا للعاملين في القطاع الخاص، منها ما يتعلق بالإجازات السنوية، والحقوق الخاصة بالعمال من ذوي الهمم، مشيرا في لقاء خاص مع «الأنباء» إلى أن مصر ملتزمة بالاتفاقيات الدولية للعمل.

ونوه إلى أن اللجنة ناقشت تقاضي شركات التشغيل نسبة 2٪ من أجر العامل، وطالبت بتخفيضها إلى 1٪ فقط، مؤكدا على أن القانون يستهدف الحفاظ على حقوق جميع الفئات داخل أو خارج مصر، وهذه تفاصيل اللقاء:

حدثنا عن ضوابط قانون العمل للعاملين بالخارج؟

● القانون ركز على تقديم ضوابط صارمة حول عملية إلحاق العمال بالوظائف الخارجية، بما في ذلك إنشاء مجلس أعلى لتخطيط وتشغيل القوى العاملة، والذي سيتولى رسم السياسات العامة لتشغيل العمالة بالخارج، بناء على احتياجات أسواق العمل العالمية، بالإضافة إلى العديد من المزايا التي يضمنها للعامل المصري، ومن بينها وضع ضوابط تشغيل العمالة، كما يحظر على صاحب العمل تلقي مبالغ من العامل مقابل تشغيله، سواء داخل البلاد أو خارجها، ويحظر أيضا التعاقد مع مقاولين لتوريد العمالة، ولدينا بنود بحاجة إلى إعادة ضبطها، منها استثناءات من التطبيق، كالأعمال العربية، والوظائف الرئيسية، والذين هم بمنزلة وكلاء مفوضين عن صاحب العمل، كما لدينا التزامات بالاتفاقيات الدولية للعمل، وأيضا لدينا إشكالية عدم مراعاة القانون للنقابات المهنية والمالية والتي لم تأخذ حقها في البنود، لأن القانون لا يتم تطبيقه على الدكتور والمهندس والمحاسب فقط، بالإضافة إلى شركات التشغيل والتي تتقاضى نسبة 2٪ من أجر العامل، واللجنة وافقت على تخفيض النسبة إلى 1٪ فقط.

النائب إيهاب منصور

هل سيتم السماح للمغتربين بالدخول بأكثر من هاتف نقال؟

● سيتم السماح لكل مغترب بجهاز واحد شاملا الحد الأدنى من الإعفاء الضريبي 15 ألف جنيه.

حدثنا عن البنود الخاصة في قانون العمل الجديد الخاصة بذوي الهمم؟

● مزايا عديدة يقدمها قانون العمل الجديد للعاملين في القطاع الخاص، منها ما يتعلق بالإجازات السنوية، والحقوق الخاصة بالعمال من فئة ذوي الهمم، فضلا عن مزايا أخرى متعلقة بالأطفال من ذوي الإعاقة، إذ يستهدف القانون الجديد الحفاظ على حقوق جميع الفئات.

مليار جنيه لتمويل «إستراتيجية توطين صناعة السيارات»

القاهرة ـ ناهد إمام

قال وزير المالية أحمد كجوك إنه تم تخصيص مليار جنيه بالموازنة الحالية 2024ـ2025 لتمويل «إستراتيجية توطين صناعة السيارات» بمصر، وجذب شراكات استثمارية في مجال تصنيع السيارات، أخذا في الاعتبار أننا نستهدف زيادة إنتاج السيارات بمكون محلي يتجاوز 45٪ خلال العام الحالي.

وأضاف الوزير، في بيان، أن 7 شركات مسجلة حتى الآن في مبادرة «إستراتيجية توطين صناعة السيارات»، وقد أفرجت مصلحة الجمارك عن أول شحنات مستلزمات الإنتاج في إطار هذه المبادرة، خلال أغسطس الماضي.

وأشار إلى ميكنة المعاملات الضريبية والجمركية للمسجلين بالمبادرة على نحو يسهم في التيسير عليهم، وهناك وحدة متخصصة بوزارة المالية لتيسير الإجراءات وتذليل أي عقبات قد تواجههم، بما يدفع جهود الدولة الهادفة لزيادة حجم الإنتاج السنوي من السيارات بقيمة مضافة محلية متزايدة.

وأوضح أننا مستمرون في التواصل مع شركات السيارات لتحفيزها على التسجيل بالمنظومة الجديدة.

أنباء سورية

الشرع يدعو إلى «الحفاظ على الوحدة والسلم الأهلي» و«الدفاع» تُطلق المرحلة الثانية من «ملاحقة الفلول»

تعزيزات من الأمن العام إلى منطقة القدموس بريف طرطوس لضبط الأمن وتعزيز الاستقرار (سانا)

وكالات: دعا الرئيس السوري أحمد الشرع إلى «الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي»، في وقت أرسلت الحكومة تعزيزات اضافية إلى الساحل السوري لضبط الأوضاع الأمنية، مع تجدد هجمات من تصفهم بـ«فلول النظام البائد» لمناطق عدة ونصب كمائن لقوات الأمن العام، وارتفاع عدد القتلى إلى اكثر من ألف منذ الخميس الماضي نتيجة الاشتباكات مع مسلحين موالين للرئيس المخلوع بشار الأسد.

وأكد رئيس المرحلة الانتقالية أن التحديات التي تواجه سورية حاليا تأتي ضمن المتوقع، وشدد على أن السوريين قادرون على «العيش سوية بهذا البلد».

ودعا الشرع ـ خلال كلمة ألقاها بعد صلاة الفجر أمس في مسجد الأكرم بحي المزة في دمشق ـ السوريين إلى الاطمئنان، قائلا «يجب أن يدرك السوريون أن بلادهم تمتلك مقومات البقاء، ولا خوف عليها ما دامت الثورة خرجت من هذه المساجد»، وقال «يجب أن نحافظ على الوحدة الوطنية، على السلم الأهلي قدر المستطاع».

ميدانيا، أعلنت وزارة الدفاع السورية «بدء تنفيذ المرحلة الثانية من ملاحقة فلول وضباط النظام البائد بأرياف وجبال الساحل»، وأفادت وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا) بأن قوات الأمن عززت انتشارها، ولاسيما في مدن بانياس واللاذقية وجبلة بهدف «ضبط الأمن»، وقالت وزارة الداخلية السورية إن إدارة الأمن العام أرسلت «تعزيزات إضافية إلى منطقة القدموس في ريف طرطوس، بهدف ضبط الأمن وتعزيز الاستقرار وإعادة الهدوء إلى المنطقة»، وانها أجرت «عمليات تمشيط في منطقة القدموس والقرى المحيطة بها بريف طرطوس، بهدف ملاحقة ما تبقى من فلول النظام البائد».

وفي وقت لاحق، نقلت قناة «الجزيرة» عن مصدر أمني أن «قوات الأمن العام ووزارة الدفاع دخلت بلدة القدموس بريف طرطوس لطرد فلول النظام المسلحين منها».

وفي طرطوس أيضا، قال مصدر في «الدفاع» إن الاشتباكات وقعت في محيط قرية «تعنيتا»، حيث فر إليها العديد من مجرمي الحرب التابعين لنظام الأسد البائد ومجموعات من الفلول المسلحة التي تحميهم، وفقا للوكالة السورية للأنباء.

وفي اللاذقية، نقلت «سانا» عن مصدر أمني قوله: تمكنت قواتنا من إفشال هجوم لفلول النظام البائد على شركة سادكوب اللاذقية. وذكرت الوكالة أيضا أن عنصرا في قوات الأمن قتل وأصيب اثنان آخران في كمين نصبه مقاتلون موالون لنظام الأسد في المدينة. كما أفيد عن اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن العام وفلول للنظام في ريف اللاذقية.

من جهته، أعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع حسن عبد الغني أن قواتها «أعادت فرض السيطرة على المناطق التي شهدت اعتداءات غادرة ضد رجال الأمن العام».

ودعا في تصريح مصور لـ «سانا»: «جميع الوحدات الميدانية الملتحقة بمواقع القتال إلى الالتزام الصارم بتعليمات القادة العسكريين والأمنيين»، مشددا على أنه «يمنع منعا باتا الاقتراب من أي منزل أو التعرض لأي شخص داخل منزله إلا وفق الأهداف المحددة من قبل ضباط وزارة الدفاع». وأظهرت مشاهد بثتها الوكالة ما قالت إنها قافلة لقوات الأمن تدخل بانياس في محافظة طرطوس.

أنباء لبنانية

دخان التعيينات يتصاعد.. ترشيح ضابط من «البقاع» لخلافة مدير المخابرات

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

تخوض الحكومة تحديات داخلية عدة لجهة تنفيذ الخطوات الإصلاحية التي طرحتها، أو ما جاء في خطاب القسم لرئيس الجمهورية، في ظل حالة انتظار يومية، ورصد العقبات التي تواجه عملية الإصلاح من بوابة التعيينات الإدارية، التي لابد من اعتمادها ضمن اطار الكفاءة والشفافية بعيدا من المحسوبيات والمحاصصة. وأعلن مصدر سياسي لـ«الأنباء» ان طلائع التعيينات الأمنية العسكرية ستخرج هذا الأسبوع من جلسة الحكومة الخميس. وكشف عن تعيينات فرعية متصلة بالمراكز الأمنية الحساسة ستصدر توازيا عن الوزراء المعنيين، بينها ما يعود لرؤساء مديريات أمنية وأجهزة في الجيش وقوى الأمن الداخلي. وعلمت «الأنباء» ان ضابطا من البقاع الغربي قضاء راشيا مرشح لمنصب مدير المخابرات في الجيش، في حال انتقال المدير الحالي العميد طوني قهوجي إلى منصب آخر، أو إلى السلك الديبلوماسي سفيرا من خارج الملاك.

وقالت مصادر لـ«الأنباء»: «تحاول الحكومة إيجاد قوى رديفة لها تقترح أسماء للتعيينات وإبداء الرأي، في وقت المطلوب هو اعتماد رأي الهيئات الرقابية ومجلس الخدمة المدنية خصوصا، والذي يمتلك ملفات لكل الموظفين، ويتمتع بالقدرة على تحديد الأهلية والكفاءة لأي موقع في الدولة».

واذا كانت التحديات الداخلية تخلق الكثير من العقبات أمام الحكومة، فإن العقبات الخارجية أكثر وقعا وتعقيدا. ويزيد العدوان الإسرائيلي الضغوط على لبنان، ويوسع مساحة المعارضة لجهة عدم إقدام الحكومة أو عدم قدرتها على اتخاذ أي خطوة أو قرار في مواجهته. ولفت توسيع الجيش الإسرائيلي نطاق غارات طائراته التي تستهدف بشكل يومي السيارات والأشخاص تحت مسميات وعناوين عدة، منها الانتماء إلى «حزب الله»، أو قيام مجموعات من «الحزب» بإعادة تأهيل بنى تحتية عسكرية أو تحركات تشكل خطرا على إسرائيل.

وعلى خط مقابل، يواصل الجيش اللبناني القيام بالخطوات والإجراءات المطلوبة منه لجهة إزالة الركام وفتح الطرقات التي أقفلها الاحتلال بعدما دمر القرى. كما تعمل وحدات الجيش على إزالة الأسلحة والذخائر غير المنفجرة والتي خلفها الجيش الإسرائيلي، وآخرها كشف أجهزة تجسس زرعها في بلدة كفرشوبا.

وإضافة إلى هذه التحديات، تأتي الضغوط الدولية التي تطالب الحكومة بخطوات على أكثر من صعيد، تتعلق بالإصلاح والسيادة، وحصر السلاح بيد الدولة وتحديد مهل زمنية لذلك. في حين تسعى الدولة إلى معالجة قضايا النزوح ومخيمات اللاجئين، والتي تشكل عقبات في وجه قيام الدولة وتصرف الكثير من اهتمامها وجهودها.

في المواقف، قال البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي في عظة الأحد الأسبوعية من الصرح البطريركي في بكركي: «مصالحة الأبرص مع ذاته ومع الله ومع المجتمع هي صورة عن المصالحة الوطنية، وهي رسالة واضحة عن لبنان الساعي إلى استعادة موقعه ودوره في العالم العربي. لقد آن الأوان لأن يستعيد لبنان دوره العربي، ويعود إلى موقعه الطبيعي ضمن الجماعة العربية، من خلال استعادة شرعيته الميثاقية، والسعي إلى استعادة شرعيته العربية بالتعاون مع الدول الشقيقة، تمهيدا لعودته الكاملة إلى الشرعية الدولية».

وتابع الراعي: «لبنان الجديد: حياد إيجابي وانفتاح على العالم. بهذه الصفة يكون لبنان وطن لقاء، وليس ساحة صراع. وهو ما ينسجم مع تاريخه كدولة قائمة على التعددية والتفاعل الثقافي، وعلى الحرية والحداثة والإبداع. وهي القيم التي يمكن أن تسهم في بناء مستقبل عربي أكثر استقرارا وازدهارا. فيبقى كما كان لبنان دائما دولة عربية أصيلة، وحلقة وصل بين الشرق والغرب».

في الجنوب، عاد القلق إلى المناطق التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي ولو بشكل غير كامل، مع ارتفاع وتيرة الاستهدافات للأفراد، مثلما كان الأمر عليه أيام «حرب الإسناد». كذلك تتوسع دائرة التعرض لعائدين إلى القرى المدمرة في الحافة الحدودية الأمامية، بإطلاق الجيش الإسرائيلي نيران رشاشاته الثقيلة وإلقاء قنابل باتجاههم. وبدا أن زنار النار الإسرائيلي يلف منطقة متقدمة نزولا من التلال المحتلة من قبله، وتمتد من ساحل الناقورة وصولا إلى تخوم جبل الشيخ قرب الحدود اللبنانية السورية.

تجمع أهالي بلدة كفركلا الحدودية وسط ركام المنازل لتشييع جثامين 24 من أبناء البلدة (محمود الطويل)

ويتوجس عدد من المواطنين من ركوب سيارات عائدة إلى شبان قد يكونون من مناصري «الحزب». واستعاد البعض تدابير اتخذها أبناء القرى الحدودية، بركوب سيارات صنفت آمنة، يقودها أشخاص يقيمون في تلك البلدات، خصوصا ذات الغالبية المسيحية، وقد اعتادوا التوجه إلى العاصمة بيروت وصيدا ضمن حركة انتقال يومية.

وأمس، تجمع مواطنون من أهالي بلدة كفركلا الحدودية، والمدمرة منازلها بالكامل. وشاركوا في تشييع جثامين لـ24 شخصا من أبناء البلدة كانوا سقطوا في الحرب الإسرائيلية الموسعة الأخيرة.

في الشمال، ذكرت «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية اللبنانية أن مدينة طرابلس استعادت الهدوء وسط انتشار كثيف لجنود الجيش، بعد التوتر الذي شهدته أمس الأول مناطق القبة جبل محسن وباب التبانة، اثر قيام شاب من الجبل بطعن قاصر بالسكين.

وسرت شائعات بأن القاصر سوري الجنسية، وتبين لاحقا أنه من النور الرحل. وسمع إطلاق رصاص في منطقتي القبة والجبلن، ما دفع بوحدات الجيش إلى الانتشار بكثافة في مناطق التوتر، لاسيما في إحياء البقار والجبل وشارع سوريا، الفاصل بين باب التبانة والجبل، وتاليا عاد الهدوء إليها.

وصدر عن المجلس الإسلامي العلوي البيان التالي: «السلم الأهلي والاستقرار الأمني خط أحمر، وتجاوبا مع طلب الأجهزة الأمنية تسليم الشاب أحمد البيطار، بادرنا بالتواصل مع الشاب الذي قابل هذا المطلب بإيجابية، ولنا كامل الثقة في الأجهزة الأمنية انها ستقوم بواجبها وبكل شفافية، للكشف عن ملابسات الحادث وكشف الحقيقة. وطرابلس كانت ولاتزال أنموذجا للانصهار الوطني، وسدا منيعا في وجه الفتنة. حمى الله لبنان، حمى الله الجيش، وعاشت طرابلس آمنة مستقرة».

وفي المتن الشمالي، استيقظ أهالي بلدة الجديدة الساحلية على أصوات رشقات رصاص من أسلحة حربية خفيفة ومتوسطة، استمرت زهاء ربع ساعة، وتبين لاحقا أنها عائدة إلى تشييع جنازة في حي الرويسات ذات الغالبية الشيعية. وقد أحدثت ذعرا في المنطقة.

«حماس» توافق على تشكيل لجنة لإدارة غزة وتدعو إلى استئناف المفاوضات

عواصم ـ وكالات: أعلنت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أمس موافقتها على تشكيل لجنة الإسناد المجتمعي من شخصيات وطنية مستقلة لإدارة قطاع غزة.

وأبلغت «حماس» رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء حسن رشاد بموافقتها هذه خلال لقاء وفد من قيادة الحركة وصل إلى القاهرة أمس برئاسة رئيس المجلس القيادي لـ«حماس» محمد درويش، حيث بحث الجانبان عدة قضايا، من بينها تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

وأكدت الحركة في بيان عقب اللقاء موافقة الحركة على «تشكيل لجنة الإسناد المجتمعي من شخصيات وطنية مستقلة لإدارة قطاع غزة إلى حين استكمال ترتيب البيت الفلسطيني وإجراء الانتخابات العامة في كل مستوياتها الوطنية والرئاسية والتشريعية».

وأعرب البيان عن تقدير الحركة للجهود المصرية، خاصة في مواجهة مخططات تهجير الفلسطينيين، كما رحب بمخرجات القمة العربية، لا سيما خطة إعادة إعمار قطاع غزة، مجددا التأكيد على «الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني».

وشدد الوفد على أهمية الالتزام بكافة بنود اتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ بين الحركة وإسرائيل بوساطة مصرية وقطرية في يناير الماضي.

ودعا الوفد إلى بدء مفاوضات المرحلة الثانية فورا، وفتح المعابر، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع دون قيود.

من جهته، قال المتحدث باسم حركة حماس حازم قاسم في بيان إن المناقشات مع الوسطاء لا تزال جارية لبدء المرحلة الثانية من المفاوضات، مشيرا إلى أن الحركة وضعت ثلاثة محددات لهذه المرحلة، وهي «إجراء عملية تبادل، الانسحاب الكامل من القطاع، والتعهد بعدم العودة للعدوان». وأوضح البيان أن استمرار مراحل الاتفاق يعتمد على مدى جدية إسرائيل في التعامل مع الوسطاء، مؤكدا أن «حماس» أبلغت الأطراف المعنية رفضها تمديد المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار.

فلسطيني وطفلة بالقرب من مئذنة مسجد مدمر في مخيم النصيرات للاجئين وسط قطاع غزة (أ.ف.ب)

وأضاف أن الحركة «جاهزة لإجراء عملية تبادل أسرى وفق مفاتيح جديدة في المرحلة الثانية»، كما أبدى استعدادها للقاء ممثلي الإدارة الأميركية «إدراكا لدورهم في الضغط على الاحتلال». وفيما يتعلق بالأسرى الإسرائيليين من حملة الجنسية الأميركية، قال قاسم إن «حماس» لا تمانع إطلاق سراحهم، «ولكن في إطار اتفاق شامل».

كما دعا المجتمع الدولي إلى «إدانة استخدام الاحتلال سياسة التجويع ضد سكان غزة خلال شهر رمضان».

نقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مسؤول قوله إنه تم إحراز تقدم معين في المحادثات التي أجرتها الولايات المتحدة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في حين التقى وفد من الحركة، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية لبحث مجريات تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى.

وفي وقت سابق، نقلت هيئة البث الإسرائيلية عن مصادر مطلعة أن واشنطن تقترح مبادرة جديدة لإطلاق سراح 10 أسرى أحياء، مقابل تمديد الهدنة لشهرين من طرف إسرائيل. وأضافت أن إسرائيل لا تشارك في المفاوضات بشأن المقترح الجديد.

من جهتها، أعلنت إسرائيل أنها سترسل وفدا الاثنين إلى قطر، «بهدف دفع المفاوضات قدما». وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن الوفد سيتوجه إلى الدوحة «بدعوة من الوسطاء المدعومين من الولايات المتحدة» لمحاولة تجاوز الخلافات حول المرحلة التالية التي يفترض أن تؤدي إلى وضع حد نهائي للحرب في القطاع المدمر.

ويقوم الطرح، بحسب إسرائيل، على إطلاق سراح «نصف الرهائن، الأحياء والأموات» في اليوم الأول من دخول التمديد حيز التنفيذ، ويتم إطلاق سراح بقية الرهائن (الأحياء أو الأموات) بحال التوصل إلى اتفاق دائم بشأن وقف النار.

وتشترط إسرائيل «نزع السلاح بشكل كامل» من القطاع وخروج «حماس» من غزة وعودة ما بقي من رهائن قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية.